

الشرح الكبير

فإن ملك منها عبداً أو مالا فمولى إلا أن يكون وطئها ثم ملك منها فلا إيلاء عليه ويعتق عليه كل ما ملكه منها بعد الوطاء .

(أو) حلف (لا وطئتك في هذه السنة إلا مرتين) فلا يلزمه إيلاء لأنه يترك وطأها أربعة أشهر ثم يطاءً ثم يترك الوطاء أربعة أشهر ثم يطاءً فلم يبق من السنة إلا أربعة أشهر وهي دون أجل الإيلاء .

(أو) حلف لا وطء في هذه السنة إلا (مرة) فلا يلزمه إيلاء (حتى يطاءً وتبقى المدة) للإيلاء للحر أو العبد فيدخل عليه الإيلاء (ولا) إيلاء (إن حلف على أربعة أشهر) فقط (أو) قال (إن وطئتك فعلي صوم هذه الأربعة) الأشهر وهو حر أو الشهرين وهو عبد فلا إيلاء لقصورها عن الأجل ولا يلزمه صوم إذا لم يطاءً (نعم إن وطء) أثناء المدة (صام بقيتها) ولو يوماً فقط (والأجل) الذي يضرب للمرأة ولها القيام بعد مضيه وهو أربعة أشهر للحر وشهران للعبد مبدؤه (من يوم اليمين) على ترك الوطاء ولو لم يحصل رفع (إن كانت يمينه صريحة في ترك الوطاء) المدة المذكورة كواحد لا أطوئك خمسة أشهر مثلاً أو لا أطوئك وألق أو حتى أموت أو تموتي لتناول يمينه بقية عمره أو عمرها فكأنه قال لا أطوئك وأطلق (لا إن) لم تكن صريحة بل (احتملت مدة يمينه أقل) من مدة الإيلاء وأكثر وهي على بر كواحد لا أطوئك لا حتى يقدم زيد الغائب أو يموت عمرو فالأجل من يوم الرفع أي الحكم لكن الراجح أنه من يوم اليمين